

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٢٠٠ / / التاريخ

جمهوريّة مصر العَرَبِيَّةُ
وزارَةُ التَّرْبِيَّةِ وَالْعُلُومِ

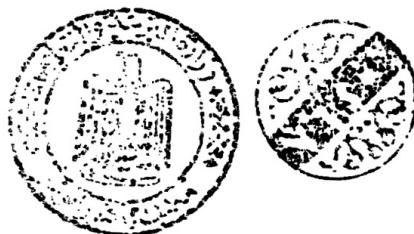
كتَابُ الْوَزَيرِ

قرار وزاري

رقم (٧٨) بتاريخ ٢٠١٢/٧/١

وزير التربية والتعليم

بعد الإطلاع على قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١
وعلى القرار الوزاري رقم (٣٠٦) لسنة ١٩٩٣ في شأن التعليم الخاص ،
وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٥) لسنة ٢٠١١ ،
وعلى القرار الوزاري رقم (١٤٤) لسنة ٢٠١٢ ،
وتحقيقاً للصالح العام ،



قرار :

المادة الأولى:

يستبدل بنصي الفقرتين (٦) من المادة الأولى والفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١ النصان الآتيان :-

الفقرة (٦) من المادة الأولى :-

"أن يكون طلب الترخيص لمدرسة جديدة تنشأ لأول مرة، ولم يسبق الترخيص لها بالتشغيل، ويجوز أن يكون الطلب متضمناً لأكثر من نوعية من المناهج أو لقسم بمدرسة قائمة للفصول لم يسبق لها الترخيص وبشرط عدم التصفية للفصول المرخص بها وأن تتوافر اشتراطات النمو وتكتمل المراحل التعليمية للفصول المرخصة وجميع الفراغات (سواء تعليمية أو خدمية أو إدارية أو ...) وتعامل معاملة مدرسة واحدة، داخل سور واحد مع توافر جميع معايير واشتراطات الهيئة العامة للأبنية التعليمية لكل قسم على حدة .

ويجوز تقسيم المراحل التعليمية بموعيدين مختلفين في حالة الضرورة بشرط أن يكون الموقعان تابعين لذات الإدارة التعليمية ولنفس المالك وبما لا يتعارض مع الاشتراطات البنائية والتخطيطية للمنطقة ولل الهيئة العامة للأبنية التعليمية وعلى أن يتم تشغيل الموقعين في آن واحد سواء جزئياً أو كلياً .

الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة :-

"تشكل لجنة لمعاينة مبنى المدرسة على الطبيعة من مهندس من الهيئة العامة للأبنية التعليمية أو أحد فروعها، وأربع موجهين متخصصين وأحد أطباء الصحة المدرسية ومهندس من الحي أو الوحدة المحلية أو جهاز المدينة لإعداد تقرير فني يفيد مدى صلاحية المدرسة للتشغيل طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض.



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠٠ / / التاريخ

جُمُهُورِيَّةُ مُصَرَّبُ الْعَرَبِيَّةِ
وزَارَةُ التَّرْبَيَّةِ وَالْعِلْمِ

كِتَابُ الْوَزَيرِ

-٤-

المادة الثانية :

تضاف لأحكام القرار الوزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١ مادة جديدة برقم ٦ مكرراً نصها الآتي :

(مادة ٦ مكرراً) :

يشكل رئيس قطاع التعليم العام لجنة من مستشاري المواد الدراسية والإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة وذلك لمتابعة المدارس الدولية سنوياً للتأكد من انتظام سير العملية التعليمية ومطابقتها للتراخيص المنوحة والرسومات المعتمدة .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض معه من أحكام .

وزير التربية والتعليم

(جمال محمد العربي)

